

المؤتمر السادس لفتح ٢ من ٤

ناهض منير الرئيس

يحدد النظام الأساسي لحركة فتح تشكيلها التنظيمي في المستويات القاعدية والقيادية . فمنظمات القاعدة في الحركة هي : الخلية فالحلقة فالجناح فالشعبة فالمنطقة . أما المنظمات القيادية فهي مؤتمرات المناطق ولجان المناطق ومؤتمرات الأقاليم ولجان الأقاليم والمؤتمر العام والمجلس الثوري واللجنة المركزية (التي هي القيادة العليا للحركة) .

والمفترض أن أيما عضو ينتسب إلى الحركة سوف يتدرج داخل الأطر القاعدية لكي يندمج في حياة الحركة وعقيدتها ومفاهيمها ويتم صقله وتأهيله لممارسة دوره النضالي . إلا أن هذا النظام اختفى منذ عهد بعيد . وإنما حدث نمو الحركة في ربع القرن الماضي من طريق الانتساب إلى أجهزة الحركة لا من الصعود في السلم الحركي : أعني من طريق الانتساب إلى القوات وإلى الرصد الثوري وإلى الأقاليم وإلى جهاز الأرض المحتلة (الغربي) وإلى جهاز المالية وإلى جهاز العلاقات الخارجية ..الخ مباشرة دون أن توضع العضوية في سلم التدرج التنظيمي الحركي المذكور الذي نص عليه النظام الأساسي والذي يفترض أن يمر العضو من خلال التربية ومناهجها المرسومة . فلما خرجت الحركة من السرية إلى العلنية واستلمت دفعة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أصبح مناط العضوية هو (التوظيف) في الأطر التي ذكرناها . ومن هنا لم تكن للأعضاء سجلات عضوية يمكن الرجوع إليها في جهاز التعبئة والتنظيم مثلا ، وإنما تتوفر المعلومات عنهم في سجلات الأجهزة الحركية بموجب كشوف الصرف المالي في جهاز المالية . وإذا لم ينضم

عضو ما إلى إحدى الأجهزة الحركية صعب عليه إثبات عضويته ولو كان من الحركيين الأوائل المغمورين (أيام كانت الحركة وعضويتها سرية) . وأذكر أن الرئيس الراحل ياسر عرفات وضع بنفسه قائمة أعضاء فتح الذين شاركوا في عضوية المؤتمر العام الخامس . وكانت شهادته على العضوية في أزمنتها المختلفة مما أغنى اللجنة التحضيرية للمؤتمر عن سجلات معتمدة . وقد جرت عملية معادلة المراتب الحركية مع الرتب في الأجهزة والقوات بطريقة اجتهدية جعلت هي الآلية لقياس جدارة الأعضاء أو عدم جدارتهم بعضوية المؤتمر العام الحركي .

وفي ظروف انتقالات (الثقل الحركي) وتركزه في الأردن ثم في سوريا ثم في لبنان ثم في تونس ثم في الداخل اختلط الحابل بالنابل وازداد تأثير قادة الأجهزة الحركية في الإقرار بعضوية فلان أو علان وبأقدميته وبأحققيته بمرتبة حركية . ولذلك كانت الانتخابات الحركية التي كان الغرض منها إعداد قوائم فتح للانتخابات النيابية الأخيرة مهزلة كبيرة وفشلا ظاهرا . لأن قادة الأجهزة المتنفذين . لا سيما الوقائي . صاروا مرجعية الإقرار بالعضوية لمن شأؤوا وبعبارة أخرى لمن هو جاهز لانتخابهم وقد سجلوا أسماء آلاف مؤلفة ممن أسعفهم وجودهم في المقاهي أو الأندية أو خلافه وشهدت مراجع الفبركة أنهم فتحويون . ومن أصناف تلك الفبركات قوائم الأسماء التي جمعت من بعض مخاتير العائلات في (موسم) الإعداد لاستلام الوقائي أراضي المستعمرات التي أخلاها الإسرائيليون وتم آنذاك (إخراج) المشهد كشبه ميليشيا ذات زي موحد تحتفي بالنصر الذي نسبوه في هتافاتهم لصالح (الزعيم أبوفادي) !

إنها صناعة تقليدية متوارثة لا في مؤسساتنا نحن الفلسطينيين وحدنا ولكن في البلاد العربية أيضا . وجوهر هذا (التقليد المتبع) معناه أن الشخص المهيمن في الإطار التنفيذي يختار من يتألف منهم الإطار التمثيلي أو التشريعي لكي يقوموا بدورهم بانتخابه لاحقا . وهي حلقة مفرغة من التلفيق بل والديكتاتورية والتزوير بعينه . فبدون سجلات عضوية أمينة للحركة أو الحزب تصبح الأحداث كلها فبركة تثير سخرية المراقبين وسخط الأعضاء الحقيقيين . فإذا أنت كنت وراء تعييني في الهيئة الناجبة وأنا أعطيتك صوتي لتكون في الهيئة المنتخبة فلم تعد العملية كلها إلا صفقة بيني وبينك تعطيني فيها ثمنا أرد لك مقابله ! ولم يعد الإجراء الديمقراطي كله إلا تلفيقا ومهزلة مهينة للديمقراطية مهينة لأطرافها . وكله حتما على حساب الوطن.

كان هذا (التقليد) الساري قائما منذ زمن الثورة . ولا شك أنه لم يكن مقبولا . ولكن عدم قبوله في زمن الثورة لم يكن ليصنع أزمة ، ما دام الطابع العام للوضع هو طابع القائد المتفاني ذي الكاريزما والجنود الملتزمين بالهدف الوطني والمنذورين للموت . أما حين صرنا سلطة ، أي حكومة وشعبا ، وقلنا إننا نجعل السلام خيارنا الاستراتيجي ، وصارت لنا انتخابات عامة وهيئات تمثيلية تشريعية ، وتحولت الفصائل عمليا إلى (أحزاب) وإن بقيت محتفظة بأسمائها الأولى ، فصار لا بد من سجل عضوية وبطاقة عضوية وأقدمية عضوية .. وصار فقدانه يشكل أزمة .

الحق أن تنظيم حركة فتح منذ زمن بعيد هو أشبه بالناصرية قبل أن تتحول الناصرية في مصر إلى حزب . أي حينما كانت جمهورا عريضا متفاعلا مع

جمال عبد الناصر ويقاد من إذاعة صوت العرب ، دون مسؤولية تجاه التنظيم بوصف التنظيم كيانا مستقلا عن القائد . .

فلما اقتضت الاعتبارات العملية الخاصة بالحال الجديد . حال السلطة والحكومة . إعداد قوائم من الكوادر لخوض الانتخابات التشريعية الثانية على أساس انتخابات (البرايماريز) التمهيدية بغية انتقاء مرشحي الحركة للانتخابات برزت مسألة سجل العضوية وبادر المزيّفون إلى تزوير كشوف بآلاف الأسماء الجاهزة لانتخابهم ولذلك انكشفت اللعبة وفشل التزوير وقام البعض بالهجوم على المراكز الانتخابية وإحراق الصناديق .

وقبل ذلك بعام واحد تقريبا جرت محاولات ممولة ومخدومة جيدا لاستيلاء جهاز الأمن الوقائي على حركة فتح من القاعدة عبر عمل مدروس ينتهز حالة الفقر العام والبطالة المخطط لها ليستأجر أنصارا ومحازبين ، مع وجود المال (مال الأمريكان ومال السلطة) وقدرة التوظيف بيد الوقائي وحده تقريبا . وجرت انتخابات في بعض المناطق على أساس تنافس قائمتين : واحدة تابعة لعرفات والثانية تابعة لدحلان (ويا للعجب !) . ولم تكد تلك الانتخابات تبدأ حتى توقفت إثر التفجرات التي جرت بسببها في أوساط الحركيين .

وكان الأمن الوقائي قد زحف على المرجعية الفتاوية في قطاع غزة وهي إطار معين عينه ياسر عرفات من قبل ليتولى قيادة التنظيم . وكان المبدأ المعمول به في فتح أن لا تشارك (القوات) و (الأجهزة) في الأطر الحركية خارج وحداتها العسكرية على أساس أن لها نسبة محسومة من عضوية المؤتمر العام فلا داعي لاختلاطها بتنظيم المدنيين . ولكن الأمن الوقائي اخترق هذا المبدأ واستولى على المرجعية وجرد أمين سر المرجعية

الأخ أحمد حلس من صلاحياته بدءا بصلاحياته المالية التي أعطيت لعبد العزيز شاهين . ثم تمكنوا من خلال بعض الصفقات المفاجئة من تشكيل المرجعية بحيث أصبحت غالبية لجنة المرجعية ولجنة التعبئة والتنظيم هي بعينها مجلس قيادة الأمن الوقائي ، دون أن يجدوا من يتصدى لهم في مكتب أمانة سر المجلس الثوري وهو الهيئة القيادية الوسيطة التي كان ينبغي أن يكون لها وجود وموقف ولكنها بحثت عن السلامة وعن ترضية جميع الأطراف لكي لا تجلب على نفسها خسارة أية كتلة إذا رشحت نفسها غدا للجنة المركزية .

وهنا نصل إلى التغير الذي طرأ على المجلس الثوري نفسه . وهذا الجسم التنظيمي في حركة فتح هو المتوسط بين المؤتمر العام (صاحب الحق في التشريع مدة خمس سنوات) وبين اللجنة المركزية (المكلفة بالتنفيذ وترؤس المسيرة وقيادة العمل اليومي خلال الفترة ذاتها) .

ولا شك أن المجلس الثوري كان يشتمل على عدد من الكوادر أصحاب التجربة والخبرة والإنجاز والتاريخ في الحركة ، ولكن لما صارت الحركة هي الحزب الحاكم وصار أعضاء اللجنة المركزية أصحاب المناصب في الحكومة أو في المنظمة أو غير ذلك من المؤسسات كما تسلم أعضاء المجلس الثوري هم بعينهم ساحة المناصب كلها تقريبا في السلطة أو في الوظائف العليا فإن المكانة والوظيفة الوسيطة الحركية للمجلس الثوري لم تعد كما كانت .. فقد ناب الاشتغال بشؤون الحكم والسلطة عن الاشتغال في أي شيء آخر . وأصيبت الحياة الحركية بالشلل . وذلك كله ناهيك عن أن قرارات اجتماعات المجلس الثوري في دورات انعقاده كانت عقيمة وناجمة عن جداول أعمال

سطحية لا تعالج المشكلات الحقيقية التي تحتاج إلى معالجة . وصار يجري بحث الموضوعات بطريقة مرتجلة وتصدر قرارات قلما خرجت من الأدراج إلى حيز التنفيذ . شأنها شأن جميع الهيئات الجماعية في بلادنا العربية عامة . . فهي هياكل مجردة من فاعلية مثيلاتها حسب ما يجري عليه العمل في بلاد الناس .

ناهض منير الرئيس

يتشكل المؤتمر العام من أعضاء المجلس الثوري ومن نسب محددة من ممثلي الأقاليم . وهناك مقاعد مخصصة لقدامى معتمدي الأقاليم وأخرى لأعضاء المجلس العسكري العام (على ألا يزيد مجموعهم عن ٥١ % من مجموع المؤتمر) وكذلك عدد من كوادر فتح العاملين في أجهزة دولة فلسطين ومنظمة التحرير والمنظمات القومية والدولية وعدد من ممثلي الكوادر الحركية في المنظمات الشعبية وعدد من أعضاء الهيئات القيادية للأجهزة المركزية وممثلين عن الكفاءات الحركية . وتتص المادة التي تحدد ذلك على تفاصيل الأعداد وجهتي الاختصاص في الاختيار حين يلزم الاختيار ، وهما اللجنة المركزية ، ومكتب التعبئة والتنظيم الذي قد تكون له أحيانا صلاحية التنسيب .

ويصعب تخيل المسار الذي سيسلكه المؤتمر العام السادس . وأبوعمار . رحمه الله . كان يرى من واجبه أن يكون كاتب السيناريو والمخرج للمؤتمر العام طبعاً ، لاسيما لانتخابات اللجنة المركزية في نهاية المؤتمر . بل الحقيقة أنه كان (يتفرغ تماماً) للإشراف على كل انتخابات في الأطر النقابية كاتحاد الطلاب والعمال وغيرهما لكي لا يفاجأ في الختام بما يكره . وأتذكره . رحمه الله . وهو يدير انتخابات اتحاد الطلاب من شقة في البناية ذاتها التي تجري الانتخابات في شقة أخرى منها في بيروت . بينما بعض الطلبة الفتحويين رائحون غادون ينقلون له الصورة أولاً بأول ويتلقون منه التعليمات . وكان يدير الانتخابات المختلفة بحسابات أبعد من مجرد الاهتمام الخاص بواحدة أو غيرها من النقابات . ويمكن القول إنه كان يديرها واضعاً نصب عينيه خريطة

تشكيل المجلس الوطني لمنظمة التحرير لأنه هو الذي يتيح أو لا يتيح له قيادة الساحة الفلسطينية . وساعده كثيرا أن اللجنة المركزية كانت في نهاية المطاف تقف موقفا موحدا مع أن بعض أعضائها كانوا قبل عقد المؤتمر مصدر التذمر والدعوة إلى التصدي لفردية أبو عمار .

ما يهمنا من هذا الحديث هو التساؤل ما إذا كانت لدى الرئيس عباس القدرة إدارة مجريات الوقائع في المؤتمر . وهنا تتفرع الإجابة لتحيط بالضرورة بسؤالين آخرين رئيسيين وجملة أسئلة ثانوية : فأما السؤالان الرئيسيان فأولهما : هل يستطيع عباس أن يضمن غالبية الذين ستتشكل منهم الغالبية ؟ ؟ وثانيهما : هل سيتقيد أعضاء اللجنة المركزية الحاليون باتباع التقليد القديم والوقوف داخل المؤتمر العام موقفا موحدا ؟

هناك لجنة تعمل في الإعداد لعقد المؤتمر . ولا شك أن تحديد عدد أعضاء المؤتمر وأشخاصهم مسألة حساسة لأن كل قيادي وكل طامح للقيادة سوف ينظر إلى الأعداد وإلى الأسماء من زاوية : أي عدد من الأعضاء في المؤتمر يمنحني فرصة أفضل ؟ ومن من الأسماء المقترحة لعضوية المؤتمر سيصوت لنا ومن لغيرنا ؟

والقوى المعنية أكثر من غيرها بالشد والجذب هي الرئيس عباس ومعه حليفه القديم الأخ أبو علاء قريع (مع أن أبو علاء كان بعد أوصلو منزعا من تخلي عباس عنه في مواقف بعينها وهو الذي دفعه إلى حلبة المفاوضات ثم تباعد عنه) . والواضح أن الحليفين القديمين جددا تبادل الثقة ، وأراد عباس أن يستفيد لحسابه من كفاءة قريع كما أراد قريع أن يستفيد من شرعية عباس . ولا بد أنهما تقاهما عميقا حول شؤون الحاضر وشؤون المستقبل . وهذا يفسر .

طبعاً . إزاحة الأخ هاني الحسن من التعبئة والتنظيم لأن هاني صاحب مواقف مغايرة ولو نظرياً . ولطالما تعرض من قبل لحملات تشويهية هو وعباس زكي وصخر حبش .

ويبدو أن كتلة الأمن الوقائي الغزاوي (دحلان وشركاه) لم يعجبهم عمل مكتب التعبئة والتنظيم فيما يخص كشوفات أعداد وأسماء أعضاء المؤتمر . وقيل إن أبو علاء كان ميالاً إلى بذل مسعى للتوافق على اختصار عدد أعضاء المؤتمر إلى خمسمائة عضو بحجة صعوبة عقده إذا كانت العضوية موسعة حسب النظام الداخلي . وقد أثارت حفيظة الدحلانيين جراء تلك المعلومات ولذلك أطلقوا لسان عبد العزيز شاهين الجاهر بغوغائيته المعروفة للتهجم على محمود عباس من خلال القول إنه قائد فاشل . وهي مناورة تهديدية من أساليبهم المعروفة معناها : أعطونا ما نريد , وإلا (بهدلناكم) في المؤتمر ونسفناه بالغوغائية . فتصدى للدفاع عن عباس وشن الهجوم المضاد الأخ حكم بلعاوي مهاجماً زعيم شاهين كما هاجم شاهين رئيس البلعاوي من قبل . غير أن رئيسي الاثنين قد يتصالحان خفية من وراء ظهر مناصريهما ويدخلان المؤتمر كتلة واحدة . وهذا شيء غير مستبعد على ضوء التجارب السابقة .

يريد دحلان وشركاه ضمان تفويضهم بتركية أعضاء المؤتمر عن حركة فتح في قطاع غزة (من أولئك الذين سبق أن لفقوا إنجازهم في انتخابات مناطق بعينها) لتكون لديهم فرصة ما للحصول على ثلاثة مقاعد على الأقل في اللجنة المركزية : واحد لدحلان نفسه والثاني لشاهين والثالث للمشهراري .

ومن الأسئلة الفرعية الهامة التي تثور اليوم : هل ستلتزم لجنة الإعداد للمؤتمر بمواد النظام الداخلي حول العضوية في المؤتمر العام بحذاقها ؟ أم سيحدث توافق ما بين الأطراف القوية على (اختصار) العدد تبعا لمعايير متفق عليها ؟ وماذا تكون تلك المعايير ؟ ولما كان للأمريكيين قرص في كل عرس فهل سيحشرون أنفهم في المؤتمر العام لفتح كما هو الشأن في جميع الأمور في الشرق الأوسط ؟ أم سيكونون مستعدين للتعامل مع الواقع الذي ستفرزه الانتخابات ؟ يعني . عموما . قد لا يكون لدى الثنائي عباس . قريع مانع مع حسابان العلاقات الأجنبية من إدخال دحلان إلى اللجنة المركزية ولكن على شرط أن يدخلها وحده ومن خلال صفقة يظل بموجبها تحت جناحها . فعباس لا يستغني عن دحلان على كل حال وقد أثبتت الأيام القليلة الماضية أنه ما زال يأمل في أن تكون شراذم الوقائي المتبقية في القطاع هي الذخيرة في الحرب المطلوبة دوليا على حماس . ولهذا عاد دحلان يركب موجات الفضائيات ويتحدث عما يجري في غزة متشفيا : كانت حماس تقول إنها ستحمي الشعب الفلسطيني . فهل ترينا الآن كيف حمته ؟

كما سيحاول الحليفان أزرقا الناب الحفاظ على مقاعد جزء من أعضاء اللجنة المركزية الذين برهنوا في المرحلة الماضية عن الانضباط والدعم للرئيس . بينما يترك الآخرون (المرضى أو ذوو المواقف الوسطية) ليلقوا مصيرهم منفردين .

ومن الصعب التنبؤ بالوضع الذي سيكون عليه أعضاء اللجنة المركزية الذين ظلوا في الخارج ولم يدخلوا للداخل . وهل سيكون الإخوة فاروق القدومي ومحمد غنيم والعقيد محمد جهاد محورا متحدا على اتفاق وخط مشترك أم

سيكون كل منهم فريقا مستقلا ؟ والسؤال الأهم قبل هذا : هل لهم رصيد عند قواعد فتح في الخارج ؟ وهل بإمكانهم في حال وجود ذلك الرصيد أن يعتمدوا عليه في المؤتمر كقوة ذات بال ؟

ثم في الختام : ماذا سيكون موقف تنظيم فتح في الضفة ؟ وماذا عن موقف الأخ مروان البرغوثي ؟ وموقف الأخ قدورة فارس الذي لاحظنا أن هناك تطورا فيه ؟ وهل سيقترن الأخ جبريل الرجوب بتصريحاته القوية إلى مواقف ذات صوت وذات وزن داخل المؤتمر ؟

ولكننا لم نتحدث بعد عن جدول أعمال المؤتمر .

وهي ستتوقف على الاتفاقات والتحالفات التي ستجري في السر قبل انعقاد المؤتمر . والمفترض في حالة التوجه الموضوعي البناء وفي صالح الحركة وليس صالح بعض الأفراد أن يكون أول موضوع على جدول الأعمال هو تقييم المرحلة الماضية بما فيها إحالة الفاسدين والذين أثروا في قطاع غزة من حساب الحركة والمال العام على المحاكمة بحسبان هذه الخطوة جوهرية وأولية نحو انطلاقة جديدة نظيفة للحركة تعيد الاعتبار لها وتخلصها من (ظاهرة) معيقة مخزية .

وقد يكون من أهم الموضوعات التي حان وقتها رسم الاستراتيجية المستخلصة من مزيج الثوابت والتجارب البراجماتية ماضيا وحاضرا (من بداية أعمال عرفات التفاوضية حتى آخر أفعال عباس) على ضوء النتائج التي تحققت أو لم تتحقق ، وعلى ضوء التطورات السياسية الأخيرة في فلسطين والعالم . وما هي الرؤية التي تراها حركة فتح والتي سيتبنى المؤتمر تعديلها تجاه (الانتداب) الأمني الأمريكي في الضفة ممثلا في الجنرال دايتون ، لا سيما أن المرحلة

القادمة ستشهد انتهاء ولاية بوش وطاقمه ومجيء حكومة جديدة في أمريكا قد يرأسها الديمقراطيون وليس الجمهوريون ؟ وما هو الموقف من الوحدة الوطنية والتفاهم بين فتح وحماس ؟ وكيف تكون العلاقة مع الجماهير ؟ وعلى أية قاعدة ستتجدد العلاقة بين المؤسسات الحركية بعضها وبعض بعد انتخابات اللجنة المركزية والمجلس الثوري ؟ وما السياسة التي ترى الحركة اتباعها حيال تجديد منظمة التحرير وإدخال الفصائل الإسلامية فيها ؟ وهل ستكون هناك مقاومة مع النضال السياسي أم تكون المفاوضات هي كل شيء ويكون دور حكومة فتح إدارة المنحة الأوروبية وإنفاقها على الموظفين ؟ ويجوز للمرء أن يتخيل احتمال وضع بند على جدول الأعمال يوصي بالفصل بين العاملين في أطر السلطة وبين الأطر الحركية من أجل قدر من التفرغ لإعادة بناء قواعد الحركة على أسس قوية .

أما معالجة الأمر على طريقة الترقيع أو التسكين والتخلص من الأبحاث الجدية التي تحتاجها الحركة حاجة ماسة وترك المؤتمر يمضي قدما على أساس صمت الجميع عن الجميع والخروج بمقررات غامضة لا تعني شيئا ولا ترسم طريقا جديدا بل تترك العفن مستشريا مع اختيار (قيادة تسوية وترضية) بين القوى والاتجاهات المختلفة في الحركة بادعاء العقل والعقلانية ، فذلك هو الطريق المضمون إلى تفسخ الحركة لاحقا أو سيطرة المتسلقين والفضوليين والطفيليين عليها خلال برهة يسيرة . ويبدو هذا الاحتمال قويا للأسف ، لأن هناك هاجسا مبالغا فيه لدى فتحاويين كثيرين هو هاجس الاحتشاد ضد حماس وتوحيد الصفوف لمواجهتها .

